

# بودهن: التعددية النقابية الزائفة جرثومة تخر الجسد التعليمي

كاتب الجامعة الوطنية للتعليم بالناظور قال إن العمل النقابي التعليمي الحزبي انحرف عن مساره الحقيقي

قال عبد الواحد بودهن، الكاتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بالناظور، إن أسباب الوهن التنظيمي الذي أصاب الحقل النقابي في التعليم متعددة، من بينها عزوف نساء ورجال التعليم عن الانخراطات التنظيمية النقابية الراسخة على قاعدة القناعة الفكرية، إضافة إلى الاكتفاء بالانتماءات النقابية المحلية، حسب مقتضيات الوضع المهني.

من جهة أخرى، تساءل عبد الواحد بودهن، في هذا الحوار، كيف يمكن إدارة مفاوضات ونضالات في حقل التعليم وكلا الطرفين: أي النقابية والوزير الوصي على التعليم ينتميان إلى الحزب نفسه ويتداولان الخطة النضالية في المكتب السياسي ذاته؟ (وزير التعليم الحالي ونقابته أو حزب الاستقلال ونقابته). ووصف المستجوب التعددية النقابية الزائفة بجرثومة تخر الجسم النقابي التعليمي المغربي. وفي ما يلي نص الحوار:

● ما هو الوبق الذي تحته الجامعة الوطنية للتعليم الطاعات التابعة للاتحاد المغربي للشغل؟

● اسمحو لي أولاً أن أشدد على حقيقة أساسية، هو أن العمل النقابي في قطاع التربية والتعليم جزء لا يتجزأ من الاشتغال في الحقل النقابي العام، بمعنى أن كل المحددات والمؤثرات على المركزية النقابية تطول كل القطاعات المنتهية إليها بما في ذلك قطاع التعليم. وبما أن الاتحاد المغربي للشغل للشغل مركزية نقابية أصيلة وحررة ومستقلة عن الأحزاب السياسية وعن الدولة والبطارون، فإن الجامعة الوطنية للتعليم التي تأسست لحماية مصالح وحقوق الشغيلة التعليمية في جنبر 1955 متشعبة بالطلوع في المحورية المركزية (الاستقلالية والجمهورية والوصالية والحرية في القرارات...)، وعكس ذلك، لابد من فتح الفوس في هذا الصدد والاستدلال بلحظة سياسية عاشها كل المغاربة بتاريخ 7 شتنبر وهي الانتخابات التشريعية الأخيرة. فقد عمدت كل النقابات الحزبية إلى الانصياع لأوامر القواديس الحزبية لاستغلال القواعد العمالية وعموم الموظفين بقرارات سياسية فوقية وكان نساء ورجال التعليم هم الضحايا.

أسبابه متعددة، أذكر منها على سبيل التخصص، عزوف نساء ورجال التعليم عن الانخراطات التنظيمية الراسخة على قاعدة القناعة الفكرية، إضافة إلى الاكتفاء بالانتماءات النقابية المحلية، حسب مقتضيات الوضع المهني، وثالث الأسباب ابتعاد المعنيين بالأمر عن التمرس النقابي. ومن أسباب الوهن النقابي أيضاً، تنعيبه المكاتب النقابية على المستوى الوطني للأحزاب السياسية، إذ تصبح هذه الأخيرة المتحكمة في زمام هموم واهتمامات ذوي الحقوق في قطاع التعليم طبقاً لأجندتها السياسية وتماشياً مع معاركها في إدارة الصراع السياسي. فالنتيجة المنطقية لهذه التبعية هو ضياع مصالح وحقوق أسرة التعليم. فعلى سبيل المثال لا الحصر ينتصب السؤال الآتي انسجاماً مع ما سلف ذكره، كيف يمكن إدارة مفاوضات ونضالات في حقل التعليم وكلا الطرفين: أي النقابية والوزير الوصي على التعليم ينتميان إلى الحزب نفسه ويتداولان الخطة النضالية في المكتب السياسي ذاته؟ (وزير التعليم الحالي ونقابته أو حزب الاستقلال ونقابته...).

● ماهي المشطبات الأخرى المسؤولة عن هذا الوضع؟

● فعلاً، إن الحديث عن أفاق للعمل النقابي في قطاع التعليم وبعد تحليل الخريطة النقابية عامة، والنقابات التعليمية خاصة، يقتضي إبراز المشطبات من جهة واقتراح الحلول. فعلى مستوى الشق الأول من السؤال، يمكن إختزال المشطبات في العناصر التالية: عدم التماسك في الحدود التنظيمية بين ما هو نقابي وما هو حزبي، والإرتداء في أحضان الأحزاب المكونة للسلطة التنفيذية، وتبني الطرح الحكومي القائم على تغليب التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية. هذا إضافة إلى نهج أسلوب الانسجامات والانصرافات النقابية خلال تلك النزاعات حول القدرات الحزبية والحقائب الوزارية والمناصب السامية، وأخيراً اعتماد



عبد الواحد بودهن (خاص)

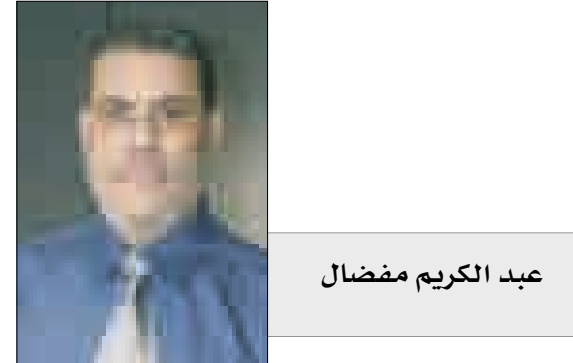
● ماهي السبيل إلى تحقيق ذلك من وجهة نظركم؟

● لابد من الإشارة إلى أن الجامعة الوطنية للتعليم (إ.م.ش) في ظل واقع العمل النقابي بالتعليم المسمم بالترشيد والتعددية الزائفة والمراقبة الحزبية الانتهازية وتفتتت الجسم التعليمي إلى نقابات فئوية محدودة الوجود والتأثير، تبقى الجامعة الوطنية للتعليم على الدوام الإطار الأمثل لاستيعاب الزخم النضالي لكل فئات منظومة التعليم، وما تجارب فئات العرضيين وحاصل الشهادات العليا والقطاع التربوي غير النظامية وفئة أساتذة التعليم الابتدائي والمجازون وغير المجازين وغيرها من اللجان المشغلة والمناخلة تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم إلا دلائل واقعية وملموسة لتحقيق المبتغى.

● أجرى الحوار: عبد اللطيف الرامي (الناظور) والمنعوية للعاملين به.

الكولسة في استخدام الطبقة العاملة وعموم المجازين والموظفين في الممارك السياسية. أما على مستوى الشق الثاني من السؤال، أي الحلول، فيمكن تلخيصها في مجموعة من العناصر في مقدمتها، الكف والإقلاع عن شرمة الجسم النقابي التعليمي (منذ 1998 جأت قريحة حزب الاتحاد الاشتراكي لوحده بـ 3 نقابات...)، والخروج من السيطرة والبارتارية الحزبية على حساب العمل النقابي الجاد، هذا إلى جانب تحصيل الحدود التنظيمية والنضالية والسياسية والفكرية بين النقابة والحزب، ثم فتح المجال النقابي لكل مكونات وأصناف المنظومة التعليمية باتت على أسلوب تشكيل اللجان الوظيفية داخل الإطار نفسه، والعمل على تنفيذ الشعار المركزي للجامعة الوطنية للتعليم: إصلاح الأوضاع المادية والمنعوية للعاملين به.

# مفارقات



عبد الكريم فضال

## النقابة بين الحق والواجب

بعد تشكيل حكومة التناوب التوافقي الأولى برئاسة اليوسفي، رفع شعار "التخليق"، ورغم أن المقصود به حينها كانت الحياة السياسية فلم يلبث أن صار عنواناً بارزاً في جل القطاعات، سيما ذات الأرباط المباشر بالسلوك الإنساني. في هذا السياق دشّن وزير التربية الوطنية في النسخة الأولى للحكومة نفسها، إسماعيل العلوي، مهامه على رأس الوزارة بما عرف آنذاك بضرورة إحداث "رجة" أو "صدمة" سيكولوجية بهدف خلخلة حياة الحقل التعليمي الراكدة والأسنة في الآن ذاته، بما يحرك جرياتها ويضع فيها أخرى جديدة وصافية، ويضع المجال لتدفقها وانسيابها، كل ذلك في أفق أن تُثمر منتوجاً يندمج في جديداً في أبعادها المعرفية والسياسية، غير أن شعار "الصدمة" أو "الرجة" لم يبق إلا صدمة الوزير بعد التعديل الحكومي.

يقول بعض الذين يدعون معرفة خبايا الأمور إن إسماعيل العلوي حينها دفع ثمن "محقوله الزائد"، وتشبّهه بتخليق السلوك المهني، بإعادة التوازن بين الحقوق والواجبات في قطاع التربية الوطنية. ويقول هؤلاء، والعبء عليهم، إن الوزير اصطلح بالأساور العالية التي شيدتها طغيان الخطل الحزفي على خطاب الواجب، الجسد في تكاثر المنظمات الحقوقية والنقابية بشكل خاص، دون أن يوازنها تحسين الواجبات، مع بروز تضخم مبالغ فيه أحياناً للخطل الحزفي في مقابل تملص من الاضطلاع بالمسؤوليات.

وعوض التخليق الذي نادت به حكومة اليوسفي، وأمام اتساع هامش الحريات توارى خطاب الواجب، ولم يعد يتراعى للعيان سوى الحقوق ولا شيء غيرها. وتتمظهر أحد أهم تجليات هذا الواقع في تناسل المنظمات والتشقيقات والجمعيات "المطلبية"، ولا نقول منهية أو نقابية، على أساس أن التنظيم النقابي يستحضر في أبعاده وبرامجه ونضالاته مصالح القطاع الذي يمثل في مسؤوليتها، وضمنها مصالح ومطالب وانتظارات الأطر البشرية العاملة فيه، وبما ينعكس في نفس إن يسجن نشاطه في مجرد لوائح وبيانات مطبوعة لا غير. إن مجرد استعراض بسيط لبرامج ونضالات النقابات التعليمية في الستينات والسبعينات، يتضح بجلاء أنها كانت تضع السياسة التعليمية في محمولتها التعليم وتوابته ضمن أولوياتها، وبشكل يوازي وربما يتفوق أحياناً الخطاب المادية المباشرة لرجل التعليم على أهميتها وجويتها.

وليسبت العوامل الذاتية وحدها التي تتحكم في هذا المزلق، بل هناك مسببات موضوعية من قبل طغيان القيم المادية المتجلية في انتشار ثقافة الاستهلاك، وهاجس تلبية الاحتياجات الحيوية المتنامية والتزايدية، وتنامي النزعة الفردية، وتولد عنها من نزوع شديد نحو البحث عن المصلحة الشخصية بكل الوسائل المألوفة والسلطة أساساً، ويؤطر ذلك، بل يخرق ضعف الوازع الأخلاقي، وفي ظل واقع توثته هذه السمات تصعب الحقوق التي تنهضها النقابات الخادمة في الانتخابات سلاحاً خطيراً يمثل ضراً قائماً ما لم يردف بثقافة الواجب، وصحيح أيضاً أن الواجب وحده يشكل ضراً، إذ يصعب بتكثوره وسخرة وعموديته ما لم تواز حقوق نضال وتطبيقاته. ولا يمكن استحضار تعليم الحق والواجب إلا في إطار نضالات مواطنة، ويعيد عن تفتت المشهد النقابي وتجزئته إلى جزرات بحسابات ضيقة ويفكر عمي أحياناً.

# أكاديمية سوس جعلت النقابات قوة اقتراحية ومبادرة

النقابات الإقليمية تحشر أنفها في الشق التربوي المرتبط بزمز التعلّم والإيقاعات المدرسية

أضحى كل دخول تربوي بجهة سوس ماسة درعة يطبعه الحضور الفعلي للنقابات والعمل التضاركي بين الإدارة الجهوية والنقابات، إذ تعدد خلال شهر شتنبر اجتماعات تلو الاجتماعات تكون ساخنة أحياناً في ما بين النقابات، وأحياناً أخرى في ما بينها وبين الأكاديمية، يحو الطرفان رغبة في حل المشاكل المرتبطة بالدخول المدرسي الجديد. وإذا كانت الإدارة الأكاديمية سوس ماسة درعة تسعى إلى إرساء الشراكة الفعلية وديناميا يؤسس لتوافقات وبيغ باتجاه جعل النقابات التعليمية تنقل من موقع المحتج والسلبى والمطالب إلى موقع المقترح والباني والإيجابي والمبادر، وإذا كانت المكاتب الجهوية للتحرك في هذا المسار الصعب، وإذا كانت بعض المكاتب قد تحققت فاعاليتها التنظيمية وانتمائها إلى هذه المركزية العريقة وتحليل الوضع السياسي الراهن. إن الوهن التنظيمي الذي أصاب الحقل النقابي في قطاع التعليم

تمسك بموقفها واضعة عند تدبير شؤونها نصب أعينها مصلحة الطفل فوق كل اعتبار، فيما تشبّثت بعض النقابات بمواقفها لأنها لا تنظر إلا إلى مصلحة بعض الموظفين فقط دون استحضار التلاميذ الذين لا يلتحقوا بعد باقسامهم، فإن ذلك يصحح إعاقة وليس شرارة. وفي هذا الصدد، استغرب مسؤول بإحدى نيابات الجهة، لكون بعض النقابات تتجاوز مجالات تدخلها إما عن عمد، أو دون وعي منها، خاصة عندما تشبّث برأيها وتحشر أنفها في الشق المتعلق بالشان التربوي المرتبط بتوزيع المستويات وإسناد الأقسام واستعمالات الزمن و...، وكذا زمن التعلّم والإيقاعات المدرسية (التوقيت المستمر/المكثف/العادي...) التي ليس من حق أي كان سواء إدارة أو نقابية التدخل فيه لأن ذلك يعتبر شبيهاً بالمقتدرات التي تتحكم فيها السلطات الحكومية المركزية، وهو حق من حقوق المتعلمين ليس من حق أي كان أن يجرمه منه أو يجور عليه تحت أية بافظة.

هكذا، أصبح الدخول التربوي باكايمية جهة سوس ماسة درعة ونياباتها ومؤسستها التعليمية بشكل، بالنسبة إلى النقابات، محطة رئيسية ترتبط بعوادة الروح للعمل النقابي واسترجاع الحياة للإقسام التنظيمية، ونسعى عموم النقابات المتواجدة فعليا أو صوريا بمدن الجهة، إلى تسجيل حضورها بالساحة التعليمية في محاولة منها ضخ دماء جديدة في هيكلتها التنظيمية الجهوية والإقليمية من جهة، وتوسيع قواعدها عبر فتح أبواب الاستقطابات الجديدة من جهة أخرى. وترتبط هذه المحطة الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والعلمية أيضاً، بالحضور شبه الموسمي المرزى والهاتم أو العضلى أو الاستعراضى لبعض المكاتب النقابية المحلية أو الجهوية التي أصبح عددها، وطنياً، يوازي عدد الأحزاب السياسية المغربية.

فبعد أن يكون مخفق هؤلاء المسؤولون عن النقابات قد قضوا سنتهم التربوية قريبين من كل شيء، إلا من العمل النقابي التنظيمي والشاطيري والتكويني والإشعاعي والتدبيرى، ينتظرون انطلاق الموسم الدراسي ليقوموا بحضورهم في الساحة النقابية ويتحركوا لتحقيق بعض من مطالب نساء ورجال التعليم الخريطين في نقابتهن أو المتعاطفين معها، إذ أصبحت لكل نقابة مطالبها وملفاتها الخاصة بها. وتعلق غالباً هذه المطالب بالحركات الانتخابية الجهوية والمحلية والتعيينات الجديدة، كما تنحصر في بعض الحالات الاجتماعية أو المرصية، مع تدفق حركية الموظفين والتعيينات الجديدة وحركة الأساتذة والإداريين القدامى.

على صعيد آخر، صرحت مجموعة من الأساتذة بمختلف الأسلاك التعليمية بأكادير، في الصباح بأنها لم تعد تؤمن بالعمل النقابي العام، خاصة بعد أن قضوا عشرين سنة وأكثر من العمل النقابي بعد أن تم التغيير بهم، حيث الحقوق بإحدى النقابات التي تم شقها ثم شقها لتصبح تبعية لحزب سياسي شارك في الحكومة، وعابنوا وعابشوا وهم العمل النقابي.

● لا انتمى لية نقابة تعليمية لأن النقابات بالمغرب، يقول (د) يغلب عليها طابع التمرزق والتشتت والانسجام والتشرذم حتى صار لكل حزب ملحقه تحمل اسم نقابة، وذلك نتيجة تضارب المصالح بين ما هو عام وخاص، وبين السياسي والنقابي، والتوظيف البشع لما هو سياسي في النقابي والنقابي في السياسي، كما يعتبر من قبيل العبث النضالي وهو مضغعة للوقت، خاصة بعد أن أصبح لكل حزب نقابة ولكل نقابة حزب وصار العدد المتعثر به يتجاوز الثلاثين.

# العمل النقابي إطار رسمي لحل مشاكل الشغيلة التعليمية

النقابات بمكناس دخلت مرحلة التعايش مع النيابة في ظل العزوف عن الانخراط فيها



وقفة احتجاجية بمكناس (أرشيف)

أساساً على العنصر البشري، وتأهيل المدرسة العمومية على أكثر من مستوى وتاطير مجال التعليم بشكل يضمن حقوقهم والرفاع عن مطالبهم المشروعة، والتحسيس ما لهم وما عليهم، كما أن النقابة تشكل في الوقت ذاته إطاراً مناسباً لفهم وطرح مجموعة من القضايا التي تتغلغل بين نساء ورجال التعليم، غير أنه منذ سنة 1979 وقّع تحول في العمل النقابي، انعكس سلباً على وضعية رجل التعليم في ظل تفرقة النقابات، وتزايد عدداً فادى ذلك إلى كثرة الإضرابات بدون مبرر، ولا تستند على مطالب جوهرية. وأضاف زركان في تصريح لـ "الصباح"، أن سبب تفريق النقابات هو جاء بفعل حرية التعبد كظاهرة، في حين يجب إصلاح المنظومة التعليمية ككل، انطلاقاً من واقع التفتت وقلّة التجهيزات المدرسية، وضعف إحداث المؤسسات التعليمية التي تسبب في الاكتظاظ وعدم استيعاب التلاميذ سواء منهم القدامى أو الجدد، داعياً إلى خلق ملحقات تابعة للإعداديات أو الثانوية لكف الاحتفاظ وإعادة النظر في الحركة الانتقالية المبنية على النقط التي يتوفر عليها كل رجل التعليم، عوض الإقتصار على إعادة انتشار رجال التعليم الفائضين حتى لا يصبحوا معاقين في الخريطة المدرسية. وحذّر الكاتب النقابي تضرّحه بالإشارة إلى أن علاقة بين النقابة التي يمثلها وبين النيابة التعليمية هي علاقة تشاركية عادة ما تكون في خدمة رجل التعليم، كما أن كل نقابة يجب أن تكون قوة اقتراحية تخدم المدرسة العمومية والحقل التربوي، وهي علاقة تشاركية عادة ما يعترف بها المسؤولون في أكاديمية مكناس والنيابات التابعة لها، والتي تدبني على الحوار البناء مع جميع الفرقاء الاجتماعيين لتجنب كل ما من شأنه أن يربك السير العام الدراسي.

من جهة أخرى يرى عدد من رجال التعليم أن الوضع التعليمي باكايمية مكناس يحكم خصوصيتها الطبيعية والبشرية، يستوجب وقفة التأمل من خلال الانخراط الفعلي للمسؤولين من سلطات وجمعيات والمبني والنقابات التعليمية وكذا الأحزاب السياسية، من أجل تأهيل المدرسة العمومية التي أضحت في خطر وتسير نحو الزوال. كما يجب وضع استراتيجيات واضحة للمعلم لإضفاء نساء ورجال التعليم من خلال إيجاد الحلول لبعض المشاكل المرتبطة بتفوق معلمهم في المؤسسات التعليمية سواء في الوسط الحضري أو القروي.

● عبد العالي توجد (مكناس)

ظهر العمل النقابي في قطاع التعليم منذ عقود كإطار يناضل من أجل تحقيق المكتسبات المشروعة للشغيلة التعليمية والدفاع عن حقوقها، وفي السنوات الأخيرة تناسلت تلك النقابات التي خاضت ومازالت تخوض كل الأشكال النضالية لحل مجموعة من القضايا العالقة التي تهم قطاع التعليم إما على المستوى الوطني أو المحلي. وشكلت النقابات التعليمية بمكناس شريكاً لنيابة وزارة التعليم، من خلال معالجة بعض المشاكل المحلية المطروحة، وفي وقت لاحق فيه تراجع عدد المخترطين الذين لم يعد يمههم الانتماء النقابي، كما كان معمولاً به في السابق، إلا كانت هناك ثلاث مركزيات بقواعد متخينة، فرضت وجودها في الساحة التعليمية. عن طريق خوض الإضرابات وتنظيم وقفات احتجاجية لحمل المسؤولين في وزارة التربية الوطنية أو النيابة على حل بعض القضايا.

## تفريخ النقابات ظاهرة قائمة

أجمع عدد من رجال التعليم بمكناس على أن العمل النقابي في الوقت الراهن لم يعد كالمسابق بسبب تفريق النقابات وتعدد خطاباتها رغم مساهمتها الفعلية في حل بعض القضايا العالقة لفائدة الشغيلة التعليمية كتفريخ فكرية واجتماعية، تؤدى رسائلها الوطنية النبيلة. وخلال العقود الماضية كان العمل النقابي يكتسي طابعاً نضالياً يحسب له ألف حساب، من خلال الإضرابات النقابية لنساء ورجال التعليم بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، تحوّلهم الرغبة في تحقيق مكاسبهم سواء كانت تتعلق بالترقية أو تسوية بعض القضايا التي تكتسي طابعاً تربوياً صرفاً، ومن هذا المنطلق كان الحوار مع الإدارة المعنية يخرج بنتيجة إيجابية ترضى الطرفين أو العكس، وفي هذه الحالة يتم اختيار أشكال نضالية لتحقيق المطالب المشروعة.

وفي السنوات الأخيرة أصبحت الساحة التعليمية تعرف تعدد النقابات بتعدد الأحزاب السياسية التي بدأت تتهاقت على كسب قواعدها من نساء ورجال التعليم حسب برامجها وخطاباتها، وأشار بعض المهتمين بالشان التعليمي إلى أن بعض النقابات دخلت في نزاعات بسبب المصالح، وكل نقابة تعمل ما في وسعها على استقطاب رجال التعليم على اختلاف مراتبهم وإطاراتهم، لدرجة أن النقابة التي تضم أكبر عدد من المخترطين تعد في حد ذاتها قوة وازنة في العمل النقابي. غير أن الملاحظ أن هذا العمل على مستوى نيابة مكناس مثل نيابات أخرى لم يعد كالمسابق على خلفية عزوف عدد من رجال التعليم عن الانخراط في النقابات، وبالتالي التزام الحياء، رغم أن بعض الأطر النقابية تسعى إلى بيع عدد من بطاقات العضوية، ويظهر ذلك جلياً لما تقدم بعض النقابات على خوض إضرابات في إشارة إلى أن البطاقة العضوية من شأنها أن تضمن الحماية للعضو المخترط، غير أن الغالب هو أن الإضرابات المحلية والوطنية التي شهدها قطاع التعليم، والتي دعت إليها بعض المركزيات النقابية انخرط فيها رجال التعليم بشكل إجباري سواء كانوا منتسبين إليها أو لا، وهو ما أفرغ العمل النقابي من محتواه الحقيقي، وبالتالي تراجع بعض النقابات عن خطتها النضالية، ناهيك عن ازواجية الخطاب الذي بدأ يغالز السلطة المحلية

● محمد إبراهيمي (أكادير)